التوسعات الرومانية وانعكاساتها على الزراعة المغاربية

د. محمد الحبيب بشاري
قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2

أحدثت الغزوات الرومانية في حوض البحر المتوسط، ثورة في الاقتصاد الروماني، فقد نقلت روما من الاقتصاد الأسري القائم على الاكتفاء الذاتي والتقشف، إلى اقتصاد الرخاء والبذخ، بفضل ما كان يتدفق عليها من الأراضي التي احتلتها وحولتها إلى مقاطعات رومانية. وقد تمخض عن الوضع تغييرا جذريا في المجتمع الروماني، بعد أن فقدت طبقة الملاك الصغار دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأصبح عدد كبير من أفرادها يعاني البطالة، وهيمنت طبقة الملاك الكبار على مقاليد الاقتصاد، والحياة السياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد الاقتصاد في يد طبقة النبلاء فقط، إذ برزت فئة الفرسان التي تعد من أكبر المستفيدين من التوسعات التي عرفتها روما.

ومن النتائج التي ترتبت عن تغير أسس النظام الاقتصادي، وتدفق ثروات الأراضي الجديدة التي ضمتها روما، تبني طبقة النبلاء والفرسان نمط معيشة نبلاء الشرق، القائم على البذخ والترف، فظهرت المرافق الاجتماعية والترفيهية الضخمة، مثل المدرجات والمسارح، وبنيت القصور وانتشرت الأطعمة الشرقية. لكن من أهم التغييرات التي كان لها آثار خطيرة على مستقبل الدولة الرومانية، ما شهدته الزراعة من تغير في ملكية الأرض ومساحة الوحدات الزراعية والإنتاج الزراعي، فقد توسعت مزارع الطبقة الارستقراطية، واختفت المزارع الصغيرة وأصبح أصحابها يعتمدون في حياتهم على ما تمنه عليهم الدولة أو الأثرياء من مساعدات غذائية، وتراجعت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للمجتع الروماني بشكل هدد كيان الدولة الرومانية.

الوحدات الزراعية:

كانت الزراعة الرومانية في العصرين الملكي و الجمهوري قوام الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما كان المواطن الروماني يعتز بكونه فلاحا وجنديا في نفس الوقت[1]. وقد تميزت هذه المرحلة بسيادة الملكيات الصغيرة، التي كانت تتراوح مساحتها بين 2,4 و 4,8 يوجرة (0,5 و 1,2 هكتار)[2]، تستغل من طرف أفراد الأسرة مع الاستعانة ببعض العمال الأحرار عند الضرورة. إلى جانب هذه الوحدات، وجدت مزارع متوسطة وكبيرة تراوحت مساحتها بين 200 و 240 يوجرة(50 و 60 هكتار)[3]، تستغل من طرف العبيد، تحت إشراف صاحب المزرعة مباشرة.

نفس الوضع ميز أراضي وسط شبه جزيرة إيطاليا في كمبانيا ومرتفعات الصابينيين وبيكنوم (Picenum) وصامنيوم (Samnium)، وفي الشمال حيث قبائل السلتيين. في حين اختلف الوضع قليلا في منطقة أتروريا، التي سادت فيها الضيعات الواسعة، التي اعتمد في استغلالها على العبيد[4].

لكن الأمور تغيرت بعد أن فرضت روما هيمنتها على كل شبه جزيرة إيطاليا ، و ضمها لأراض شاسعة، واعلانها "ملكية عامة للشعب الروماني" (Ager publicus populi romani) سخرتها لخدمة أغراضها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك باقتطاع جزء منها، أسست فيه مستعمرات رومانية، ومنحت جزءا ثانيا؛ وهو عادة الأكثر خصوبة؛ إلى الطبقة الأرستقراطية، وباعت جزءا ثالثا في المزاد العلني في روما، وقد عاد إلى الطبقة الأرستقراطية وخاصة فئة الفرسان. أما القسم المتبقي من الأراضي التي استولت عليها روما، فقد ترك للأهالي يستغلونه مقابل ضريبة المهزومين (Stipendium). وبالنسبة للأراضي البور، وغير القابلة للاستغلال بسبب عزلتها أو انتشار المستنقعات بها، أو بسبب تعرضها للتخريب بفعل الحروب، فقد وضعت تحت تصرف من يريد استغلالها مقابل ضريبة سنوية، اختلفت من الزراعة الشجرية إلى زراعة الحبوب[5].

وفيما يتعلق بالمستعمرات، التي اختلفت فيها مساحة القطع الموزعة على المستفيدين، من عصر إلى آخر[6]، فكانت مهمة بالنسبة للسلطة الرومانية، إذ ساعدتها على معالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية كثيرة. فقد سمحت لها بمضاعفة عدد ملاك الأراضي الصغار، وهو ما يتجلى من الإحصائيات التي تبرز أن عددهم ارتفع بين 343 و 264 ق.م. بستين ألف مالك، وبين 264 و 133 ق.م. بمائة ألف[7]، وهذا التطور مهم في حياة روما، لأنه وفر للفلاحين المعدمين أراض يعيشون منها، وبالتالي أغلقت في وجههم أبواب الهجرة نحو المدن، وجنّبت نفسها مشاكل خطيرة. بالإضافة إلى ذلك لعبت المزارع الصغيرة دورا كبيرا في تأمين الغذاء للمواطنين الرومان، خاصة أن معظمها كان متخصصا في انتاج الحبوب وعلى رأسها القمح، الذي يكون الغذاء الأساسي للسكان.

ومن الناحية العسكرية، ساهم ارتفاع عدد الملاك الصغار والمتوسطين في تكوين الجيش الروماني، إذ كانوا يكونون العمود الفقري للقوات الرومانية، فهم الذين تصدوا لكل الأخطار التي هددت روما من جهة، وهم الذين وسعوا أراضيها، حتى أصبحت إمبراطورة مترامية الأطراف، خاصة أن القانون الروماني يحصر التجنيد في المواطنين الرومان، الذين يتوفرون على قدر معين من الثروة، تسمح لهم بتجهيز أنفسهم[8].

كما لعب المزارعون الصغار والمتوسطين دورا سياسيا، عن طريق مشاركتهم في انتخابات مختلف المجالس التي كانت تشرف على المدينة.

ظهور الضيعات الواسعة واختفاء المزارع الصغيرة والمتوسطة:

إلى جانب الوحدات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، امتلك النبلاء المزارع الكبرى (Latifundia)، ونظرا لشغف الرومان بامتلاك الأرض التي تعد في نظرهم أهم وأغلى ما يمكن أن يملكه المواطن الروماني، استغل الأرستقراطيون الظروف التي مرت بها روما لتوسيع أملاكهم. فقد بدؤوا بالإستحواذ على جزء كبير من الأملاك العامة، ثم انتقلوا لضم أراضي المزارعين الصغار والمتوسطين مستغلين تغيبهم لسنوات عديدة، بسبب مشاركتهم في الحروب التي كانت تخوضها روما

باستعمال كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية. كما استغل الأرستقراطيون عزوف جزء من الجنود العائدين من جبهات الحرب العودة إلى الحياة الريفية الروتينية وعمل الأرض، بعد أن تعودوا على الحياة العسكرية والحرب وإثارتها. كما استولوا على أراضي المزارعين العائدين من الحرب، والذين فشلوا في بعث الحياة في مزارعهم بعد الإهمال الذي عانت منه، إثر غيابهم لعدم توفرهم على الإمكانيات المادية الضرورية لذلك، أو لعدم قدرتهم على منافسة انتاج المزارع الكبرى، أو ذلك المستورد من المقاطعات التي ضمتها روما.

تدل المعطيات أن أول المناطق التي تطورت فيها الضيعات الكبرى كانت تلك التي ثارت قبائلها في شبه جزيرة إيطاليا ضد روما، كأرض الصابينيين واللاتين وأبوليا وصامنيوم وبيكنوم وكمبانيا، فبعد أن هزمتها روما، وأبادت سكانها أو شردتهم، استولت على أراضيهم، كما ضمت الأراضي التي شهدت الخراب والدمار وتشرد سكانها خلال الحرب البونية الثانية. و ابتداء من 146 ق.م. انتشرت الضيعات الواسعة في المقاطعات الإفريقية، ويتجلى ذلك جليا في تلك المساحات الشاسعة التي امتلكتها الطبقة الأرستقراطية وعلى رأسها الإمبراطور في منطقة السهول الكبرى بحوض وادي باغرداس (مجردة) و سهول سطيف ومجانة وغيرها، وهو ما يبرزه قرار الإمبراطور نيرون بمصادرة أملاك ستة ملاك رومان استحوذوا على نصف الأراضي الزراعية بمقاطعة إفريقية.

من كل ما سبق يتضح أن الطبقة الأرستقراطية استغلت الأوضاع السياسية التي مرت بها روما من جهة، والحالة المزرية التي أصبح عليها المزارعون الصغار والمتوسطين لتوسع أملاكها، التي لم يعد لها حدود، إذ تجاوزت مساحتها تلك التي عرفتها روما في بداية تاريخها، حيث تعدت آلاف الهكتارات[9].

وإزاء تهافت أفراد طبقة النبلاء والفرسان على امتلاك الأراضي بكل الطرق، وتوسيع أملاكهم على حساب المزارعين الصغار، الذين يكونون الركيزة الأساسية للمجتمع الروماني شعر المسؤلون الرومان بضرورة وضع حد لهذا الوضع، لأنه يهدد أسس الدولة الرومانية، فاصدر القنصلان ليكنيوس (Licinius) وسكستوس

(Sextus) سنة 367 ق.م. قانونا يحرّم على كل مواطن امتلاك أكثر من 500 يوجرة (125 هكتار)، ومائة رأس من الماشية الكبيرة (أبقار...) و 500 رأس من الماشية الصغيرة (أغنام)[10]، وهذا حتى يمكن الاستجابة لمطالب الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، في الحصول على قطعة أرض يعيشون منها. ويبدو أن هذا القانون طبق في البداية بصرامة، حيث ارتفع عدد الملاك في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد إلى ستين ألف[11]، لكن ذلك كان ظاهريا لأن الكثير من الملاك الكبار تحايلوا على القانون ، بتنازلهم عن أجزاء من ضيعاتهم إلى أقاربهم أو أتباعهم، وهذا ما زاد الأغنياء غننا والفقراء فقرا، حتى قال بلينوس الكبير: "لقد أضاعت الضيعات الكبرى إيطاليا"[12].

وبصفة عامة غيرت التوسعات الرومانية وجه الزراعة الإيطالية، إذ هيمنت عليها الضيعات الواسعة (Latifundia)، فقبل عصر كاتون الكبير، كانت تعتبر ضيعة واسعة ما يتجاوز قدرة عمل أسرة واحدة، لذلك اعتبرت واسعة كل مزرعة تصل أو تزيد مساحتها عن 200 يوجرة (50 هكتار)، لكن في القرن الأول قبل الميلاد زادت مساحة الضيعات توسعا، فأصبحت تعتبر واسعة الضيعة التي تصل مساحتها 1000 يوجرة (250 هكتار)، وفي القرن الأول ميلادي أصبحت هذه المساحة تافهة، إذ ظهرت ضيعات لا يمكن لصاحبها تفقدها وهو يمتطي صهوة حصان في يوم واحد[13].

تراجع الإنتاج الزراعي:

في نفس الوقت الذي زادت فيه الضيعات الكبرى توسعا، عرفت زراعة الحبوب تحديا لم تستطع التغلب عليه، وتمثل ذلك في تدفق قمح المقاطعة الرومانية الجديدة صقلية، والذي كانت تحصل عليه روما على شكل ضريبة عينية، تدفع به إلى السوق بأسعار منخفضة، مقارنة مع أسعار القمح الروماني أو الإيطالي[14] لكسب مساندة الطبقة الفقيرة والعاطلين، مما شكل منافسة غير متكافئة بين المنتوجين، حاول المزارعون الإيطاليون مقاومتها، لكن دون جدوى، ومع مرور

الوقت زادت مصاعبهم تفاقما مع وصول قمح مقاطعات سردينيا واسبانيا وإفريقيا ومصر، وبذلك انهارت زراعة الحبوب في شبه جزيرة إيطاليا.

أمام هذه الأزمة ارتأى المزارعون تبني زراعات أخرى ما تزال مربحة، مثل زراعة الكروم والزيتون، لكن هذا النوع من الزراعة يحتاج إلى مساحات واسعة، ورؤوس أموال مرتفعة، وانتظار سنوات عديدة لجني الأرباح، وهذه الإمكانيات لم تكن متوفرة إلا لدى الملاك الكبار، وأصحاب القوة المالية الهائلة، والأعداد الكبيرة من العبيد، وبذلك دخل الملاك الصغار والمتوسطين، الذين استطاعوا الصمود أمام كل التحديات التي شهدتها الزراعة الإيطالية مرحلة الاحتضار الاقتصادي، انتهت بهم إلى التخلي عن أراضيهم للملاك الكبار، والتحول إلى عمال في مزارعهم، أو الهجرة إلى المدن الكبرى وعلى رأسها روما.

نتيجة للأسباب سالفة الذكر، شهدت إيطاليا بدءا من القرن الثاني قبل الميلادي تمركز الأراضي الزراعية في يد فئة قليلة من الملاك الكبار، ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية، وغيرهم من رجال الأعمال والمال، الذين لم تكن تعنيهم مصلحة الدولة، وتلبية حاجة المجتمع الروماني الأساسية المتمثلة في الحبوب، بل ما تدره عليهم من أرباح[15]، لذلك استغلوا أراضيهم في زراعات نقدية مربحة، مثل الزيتون والكروم وتربية الماشية، معتمدين في ذلك على يد عاملة كثيرة تتكون من العبيد الذين جلبوا من مختلف الأراضي التي استولت عليها روما، حتى أن التربيون ماركيوس فليبوس (L.Marcius Philippus) صرح سنة 104 ق.م. في هذا الشأن: "لا يوجد في المدينة (روما) 2000 مواطن يملكون أرضا، في حين أبرزت إحصائيات جرت في نفس الفترة عن وجود 400 ألف مواطن في سن التجنيد[16].

لقد أدى توسع الوحدات الزراعية على حساب الفلاحين الصغار والمتوسطين وإحالة هؤلاء على البطالة دون إرادتهم، إلى تهديد السلم الروماني والاستقرار الاجتماعي، مما أجبر المسؤولين الرومان؛ خاصة في فترات الانتخابات، إلى الاستفادة من حبوب بعض المقاطعات، لمنح العاطلين الغذاء المجاني، وبذلك

وبرزت ظاهرة شاذة في عالم العلاقات الدولية، وهي تأثير المستعمر على المستعمر، وبعبارة أخرى أصبحت روما تابعة اقتصاديا وغذائيا لمستعمراتها، وخاصة المقاطعات الإفريقية وهي التبعية التي ما فتأت تزداد مع مرور الوقت، حتى أصبح موضوع تعيين حكام هذه المقاطعات يقض مضجع المسؤولين الرومان، بعد أن اتضح لهم أنه بإمكان كل من يتولى حكم هذه المقاطعات، أن يستولي على السلطة ويهدد مدينة روما بالمجاعة، بحجز السفن المحملة بالحبوب في الموانئ الإفريقية، ومنعها من التوجه إلى روما[17]، مما حتم على المسؤولين الرومان اتخاذ إجراءات صارمة، تمنع الطامعين في السلطة من تحقيق مآربهم، أهمها فصل السلطة العسكرية عن السلطة السياسية والإدارية كمرحلة أولى[18].

لقد كان للتطور الذي شهده الريف الروماني آثار اجتماعية عميقة في المزارعين الصغار والمتوسطين، الذين اعتبروا في بداية تاريخ روما، الركيزة الأساسية للمجتمع، لكن فقدان هؤلاء لأراضيهم، وهجرتهم نحو روما بحثا عن ظروف حياة أحسن، لم يكن أمرا هينا، حيث لم يجدوا عملا يقتاتون منه، لأن معظم الأعمال، إن لم نقل كلها، كانت تنجز من طرف العبيد، الذين ارتفع عددهم بعد حروب روما في الشرق، وهذا جعلهم يتحولون إلى عاطلين عن العمل يتسكعون في مدينة روما، يعيشون عالة على الدولة، التي تكفلت بتوفير القوت اليومي لهم. وقد استفادوا من الظروف السياسية لأنهم بعد أن فقدوا مزارعهم وبيوتهم، احتفظوا بورقة أساسية يضغطون بها على المسؤولين وهي حقهم في الانتخاب[19]، خاصة أن روما كانت تعج بالطموحين والمتلهفين للسلطة، وكل واحد يسعى إلى كسب أصوات المواطنين بتقديمه الهدايا والوعود، وتنظيم الألعاب المختلفة، وهو الأمر الذي وجد فيه المواطن الروماني مكسبا للرزق والترفيه. وقد وصف فارون[20] هذا الوضع وهو يتأسف بقوله: "هاجر كل أرباب الأسر تقريبا إلى روما، أين اختاروا استعمال أيديهم للتصفيق في المسرح أو السيرك بدل استعمالها في عمل الأرض"، وأضاف الشاعر جوفنال (Juvenal) أن المواطن الروماني لم يعد يبحث إلا على الخبز و السيرك"(Panem et circenses)[21].

وهنا نلاحظ أن الانتاج الزراعي لم يساير توسع مساحة الأراضي والمراعي المستغلة، بسبب عدم تطور طرق وأدوات العمل، وكذلك تحويل الكثير من النبلاء والفرسان مساحات شاسعة من أراضيهم الزراعية إلى حدائق للنزهة تعج بالنباتات والحيوانات الغريبة التي جلبت من مختلف أصقاع العالم المعروف آنذاك، الأمر الذي جعل روما غير قادرة على توفير احتياط غذائي كاف، وخاصة الحبوب لمجابهة الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والأوبئة، والأزمات الحادة مثل حالات الحروب، وهذا ترك شبه جزيرة إيطاليا بصفة عامة، وروما بصفة خاصة، عرضة لأزمات نقص الغذاء وأحيانا المجاعات، التي لم يخل منها تاريخها.

وما زاد الأمور تعقيدا بالنسبة لروما الإصلاحات العسكرية التي بادر بها القائد ماريوس في نهاية القرن الثاني قبل الميلادي، الذي سن قانونا نص على التخلي عن التطوع في تكوين الجيش الروماني وهذا لمواجهة الصعوبات التي أصبحت تصادفها الحكومة في تجنيد العدد الكافي من الرجال بسبب نقص عدد من يملكون النصاب المالي القانوني المحدد[22]، وبذلك فتح الباب لأعداد كبيرة من العاطلين والمغامرين والفقراء الرومان (Proletarii) للانضمام إلى الجيش، ما دامت السلطة توفر لهم راتبا وتجهزهم بالأسلحة الضرورية. وقد كان لهذا التطور عواقب سياسية خطيرة بعيدة المدى إلى جانب تحميل خزينة الدولة أعباء إضافية.

التوزيع المجاني للغذاء على العاطلين الرومان:

أمام التطورات التي عرفها الريف الروماني والإيطالي، وعجزه عن توفير الغذاء للمواطن الروماني، وهجرة الريفيين نحو المدن وخاصة نحو روما، ورفض الجنود المسرحين العودة إلى مواطنهم واختيارهم التمركز في الحواضر، وجدت السلطة نفسها أمام مهمة جديدة ومعقدة، تتمثل في إرضاء كل طبقات المجتمع الروماني، في نفس الوقت، بهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتجنب استغلال الطامعين في السلطة، تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لطبقة العامة (Plèbe)، لتحقيق مآربهم، وكذلك لتفادي احتجاج

طبقة أو فئة معينة، ويمكن تلخيص مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية الرومانية فيما يأتي:

ـ توفير الغذاء والترفيه لطبقة العامة، بأسعار منخفضة أو مجانية.

ـ منح حرية الحركة لطبقة النبلاء والفرسان، وعدم تقييد نشاطها الاقتصادي، والمالي لمضاعفة ثرواتها، وتحسين مستواها المعيشي القائم على البذخ والترف، في الأكل، واللباس، والسكن، والترفيه.

وفي هذا الشأن اتخذت السلطة الرومانية مجموعة من الإجراءات، وسنت عدة قوانين، تمثلت في تموين السوق الرومانية، بكل ما هو ضروري لكل طبقة، كالقمح لطبقة العامة والمواد الكمالية المتنوعة للنبلاء والفرسان، بالاضافة إلى منح امتيازات مختلفة إلى المواطنين، كل حسب مستواه. ومن أول الإجراءات المتخذة، نجد تموين السوق الرومانية بالمواد الغذائية الضرورية، وعلى رأسها القمح، للسماح للمواطنين الرومان باقتنائها بأسعار منخفضة، أو مجانية، وهو ما يدخل فيما يعرف بسياسة التموين أو الأنونة (Annona)[23]، الذي جاء في "قانون القمح"[24] (Lex Sempronia frumentum) الذي أصدره جايوس غراكوس (Caius Gracchus) سنة 123 ق.م، والذي نص على أن تشتري الحكومة القمح، وتعيد بيعه للمواطنين الرومان بسعر ثابت كل شهر. وقد استمر هذا التنظيم ساري المفعول حتى قام تربيون العامة كلوديوس (P.Claudius) سنة 58 ق.م. بإصدار قانون جديد هو قانون كلوديا الغذائي (Lex Clodia frumentaria) الذي ينص على منح القمح للعاطلين والفقراء مجانا[25]...

ولما جاء قيصر أدخل إصلاحات على عملية توزيع القمح، بحيث أصدر سنة 45 ق.م. قانون حمل اسم تنظيم البلديات أو الحكم المحلي (Lex Iulia municipalis) وكونه لم يطبق إلا سنة 44 ق.م.من طرف ماركوس أنطونيوس، عرف بقانون أنطونيوس بإقرار أعمال قيصر (Lex Antonia de Actis Caesaris confirmandis)[26]. نص على:

1 ـ تحديد قدر أدنى من الدخل للحصول على القمح مجانا.
2 ـ تحديد قائمة المستفيدين من القمح المجاني، وقد بلغ عددهم مائة وخمسين ألف، بعد أن كان ثلاثمائة وعشرين ألف[27].
3 ـ إلزام المستفيدين من القمح المجاني تقديم إقرار عن مداخيلهم وإبعاد من زاد دخله على قدر محدد، على أن يعوضوا بأشخاص آخرين تتوفر فيهم شروط الاستفادة.

وبغض النظر عن الأهداف السياسية الكامنة وراء هذه العملية، فقد تمخض عن ذلك أعباء مادية و مالية مرتفعة، وجب على خزينة الدولة تحملها.

وقد انحصرت الأنونة في البداية في مادة القمح، لكن مع مرور الوقت، ولأسباب سياسية، أضاف الإمبراطور سبتموس سيفروس (Septime Severe) مادة الزيت[28]. وفي سنة 270 م. عرف التموين المجاني تطورا جديدا، بعد أن عوض الإمبراطور أورليانوس القمح بالخبز، و أضاف لحم الخنزير والخمر وبعض الفواكه الجافة[29].

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع القمح من طرف السلطة على المواطنين الرومان ظاهرة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلادي[30]، إذ كلما حدثت أزمة نقص الغذاء، بسبب الظروف الطبيعية أو الحروب، كانت السلطة تتدخل بشراء القمح، من المقاطعات المجاورة، مثل أتروريا وكمبانيا، وفيما بعد من صقلية وأسبانيا، وتعيد بيعه للمواطنين بأسعار منخفضة[31]، تجنبا للمجاعات، لكنها كانت عمليات استثنائية ظرفية، إذ لم تصبح عملية مقننة ومنظمة، إلا ابتداء من الربع الأخير من القرن الثاني قبل الميلادي، على يد كايوس غراكوس. ومنذ ذلك التاريخ، استغلت هذه العملية لأغراض سياسية، فالبعض، ولكسب أصوات طبقة العامة، كان يطالب بخفض أو إلغاء الأسعار، عكس المحافظين الذين كانوا يطالبون بالمحافظة على الأسعار المحددة، أو تخفيض عدد المستفيدين من عملية التوزيع لتخفيف العبء على الخزينة[32].

ولتغطية العجز الذي كانت تعانيه السوق الرومانية، لجأ المسؤولون الرومان، منذ وقت مبكر إلى الاعتماد على المقاطعات التي أخضعوها، لكن الأمور كانت تتعقد كل يوم أكثر، بالنسبة لروما، وأكثر بالنسبة للمقاطعات، لأنه كلما ارتفعت كمية الحبوب المستوردة، كلما تضاعف عدد الفلاحين الرومان المفلسين، لعدم قدرتهم على منافسة حبوب المقاطعات ، فيتوجهون إلى روما ليضافوا إلى قائمة العاطلين الذين يعيشون عالة على الدولة.

ومع مرور الوقت انعكس هذا الوضع سلبا على الولايات، التي وجد فلاحوها أنفسهم ملزمين بتوفير كميات أكبر من الحبوب كل سنة، لذلك لم تأت نهاية القرن الأول قبل الميلاد، حتى أصبحت المواد المستقدمة من الولايات، تفوق بكثير المواد المنتجة محليا، خاصة وأن عدد المستفيدين من مساعدة الدولة كان في تزايد مستمر. ويستنتج مما ذكره ديون كاسيوس[33]، أن بومبي (Pompée) حاول سنة 56 ق.م. وضع حد للفوضى التي كانت تعرفها عملية الاستفادة المجانية من القمح، بعد أن لاحظ تضاعف عدد العبيد الذين أعتقهم أسيادهم، حتى يستفيدوا من التوزيع المجاني للقمح[34]. ويظهر مما قام به يوليوس قيصر (Julius Caesar) فيما بعد، أن بومبي حدد عدد المستفيدين من التوزيع المجاني للغذاء، بحوالي 320000 شخص، فقام سنة 46 ق.م. بتقليص هذا العدد إلى 150000 ألف[35]، لكنه خالف هذه القاعدة، حيث يستنتج من توزيعه أموالا (مائة ديناريوس) على المسجلين في قائمة المستفيدين من التوزيع المجاني للقمح؛ بمناسبة احتفاله بالانتصار على البومبيين والملك النوميدي يوبا الأول سنة 46 ق.م؛ أن عدد هؤلاء ارتفع من جديد إلى 250000، ثم إلى 320000[36]. وقد سار أغسطس (Auguste) على خطاه، إذ كان يوزع من حين إلى آخر أموالا، على عامة الشعب المسجلين في قائمة المستفيدين من مساعدة الدولة، وقد بلغ عددهم سنة 44 ق.م. 250000 شخص[37]. ومنذ ذلك التاريخ لم ينخفض هذا العدد، وبالعكس تجاوز ذلك على يد أغسطس سنة 5 ق.م، حيث وصل إلى 320000 مستفيد[38].

إن ارتفاع عدد المستفيدين من الغذاء المجاني أثقل كاهل خزينة الدولة، لذلك استغل أغسطس مناسبة توزيع مساعدات مالية، كان ينوي القيام بها سنة 2 ق.م. ليقوم بإحصاء جديد، حدد إثره عدد المستفيدين من مساعدات الدولة بمائتي ألف شخص[39]، بعد أن أبعد الذين يستطيعون توفير غذائهم اليومي بأنفسهم.

وبصفة عامة توقف عدد المستفيدين من التوزيع المجاني للمواد الغذائية على شخص الحاكم، والظروف السياسية التي تمر بها روما، فقد تجاوز بعضهم العدد المحدد، مثلما فعل تراجانوس (Trajanus) سنة 99 م. عندما أدرج في القائمة الأطفال الصغار[40]، وكما فعل سبتموس سيفروس عندما وزع مساعدات مالية على مائتي ألف شخص سنة 200 م[41].

من كل هذا نستنتج أن السلطة و المسؤولين الرومان، كانوا يوزعون القمح ثم بقية المواد الغذائية والأموال، في وقت أصبحت فيه شبه جزيرة إيطاليا، تعاني عجزا مزمنا في الإنتاج الزراعي، وخاصة الحبوب والزيت، وكذلك ارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية في مدينة روما، بسبب تضخم عدد سكانها، بشكل لم يعد الإنتاج المحلي قادرا على تغطية الطلب.

فمن أين كانت روما توفر المواد الغذائية التي توزعها على مواطنيها ؟

إن مهمة توفير الحبوب، عرفت مرحلتين متباينتين، الأولى قبل تدمير قرطاجة سنة 146 ق.م، استوردت خلالها روما كميات كبيرة من القمح الإفريقي[42]، دون أن نعرف إن كان ذلك يدخل في نطاق الضريبة التي فرضتها علي قرطاجة إثر الحرب البونية الثانية، أو تدخل في إطار النشاط التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى تموينها من طرف الملك النوميدي ماسنيسا، بكميات كبيرة من القمح والشعير، سواء لتلبية حاجة جيشها، الذي يحارب في مقدونيا وبلاد الإغريق، أو لتموين مدينة روما فيما بين سنوات 200 و 170 ق.م[43]. بالإضافة إلى استفادتها من انتاج صقلية[44] وإسبانيا[45].

ومع مرور الوقت تراجع إنتاج صقلية وإسبانيا، وأصبحت مصر[46] ودول المغرب القديم، المموني الأساسيين لروما بالحبوب، بحيث غدت المقاطعة الرومانية الجديدة التي قامت محل قرطاجة المدمرّة، تمون السوق الرومانية بالقمح بانتظام، في إطار ضريبة المهزومين (Stipendium) التي تعودت روما فرضها على كل منطقة تحتلها، أو في إطار ضريبة العشر (Decumae)، التي تحصل عليها من الأراضي العامة (Ager publicus populi romani)، التي تركتها للأهالي[47]، أو ما يدفعه المزارعون (Coloni) مقابل استغلال أراضي الطبقة الأرستقراطية، و فيما بعد أراضي الإمبراطور، ومع قضاء يوليوس قيصر على يوبا الأول، وضم مملكته إلى روما سنة 46 ق.م، تضاعف دور المقاطعات الافريقية في تموين روما بالحبوب، حتى أن قيصر تباهى بضمه بلدا يستطيع أن يوفر لروما 1.2 مليون موديوس[*] من القمح[48] ومنذ هذا التاريخ لم يتوقف دورالأراضي الإفريقية في تموين روما عن الارتفاع، حتى أصبحت في بداية العهد الإمبراطوري، الممون الأساسي لها، إلى جانب مصر[49]. ومع تأسيس القسطنطينية، وجعلها عاصمة الإمبراطورية الرومانية في الشرق، تضاعف دور الولايات الأفريقية بعد أن احتكرت العاصمة الجديدة إنتاج مصر[50].

القمح الإفريقي في نجدة روما:

تبرز لنا المصادر الأدبية أن مقاطعات المغرب القديم، دفعت ثمن تراجع الزراعة في شبه جزيرة ايطاليا، بصفة عامة، وروما بصفة خاصة، وكذلك لقربها من روما، وأخيرا تحول بيزنطة إلى عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وتخصيص قمح مصر لها، وبذلك تحولت إفريقية البروقنصلية ونوميديا، وبصورة أقل مقاطعة موريطانيا إلى الممون الأساسي لروما بالموارد الزراعية الضرورية، وفي مقدمتها القمح، ثم الزيت، حتى أصبحت عبارة "إفريقية خزان روما" شائعة الاستعمال.

لكن ما هي الكمية التي تساهم بها المقاطعات الإفريقية في تموين روما بالقمح ؟ و ما أثر ذلك على المقاطعات الافريقية و على سكانها ؟

للإجابة على هذه التساؤلات، ننطلق مما ذكره المؤرخ اليهودي يوسف بن متى المعروف باسمه اللاتيني فلافيوس جوزفوس (Flavius Josephus)[51]، وهو يخاطب اليهود إثر ثورتهم على روما سنة 66 ميلادي: "وهكذا عندما ركعت؛ أمام أسلحة الرومان؛ كل الشعوب التي تشرق عليها الشمس تقريبا، هل تكونون الوحيدين الذين يتحدونهم، بدون أن تأخذوا بعين الاعتبار، كيف انتهى القرطاجيون الذين ينحدرون من أصل شريف، الفخورون بقائدهم الكبير حنبعل، تحت ضربات سكيبيو؟ لم ينجح القورينيون أبناء لاكدمون (Lacedemone)، ولا المارميد، الجنس الذي يمتد وجوده حتى الأرض العطشاء، ولا سواحل السيرت التي يكفي اسمها لإثارة الرعب، ولا الناسمونس، ولا الموريين، ولا الأعداد الكبيرة من النوميديين، في زعزعة قدرة الرومان العسكرية ؟ إن هذه المنطقة من العالم الثالث المأهول، التي ليس من السهل إحصاء شعوبها، التي يحدها المحيط الأطلسي وأعمدة هرقل، تغذي الإعداد الكبيرة من الأثيوبيين المتواجدين حتى البحر الأحمر، إن الرومان أخضعوا كل هذه المنطقة وشعوبها، كل هذه الشعوب تمون روما بإنتاجها السنوي لمدة ثمانية أشهر وتدفع ضرائب أخرى... لكن لماذا البحث بعيدا عن أدلة للقوة الرومانية، عندما أستطيع أن آخذها بالقرب منكم، فحتى مصر توفر للرومان ضريبة يتجاوز ما تدفعونه خلال سنة، فبالإضافة إلى الأموال، ترسل إلى روما ما يكفيها من القمح لمدة أربعة أشهر...".

أثارت هذه الفقرة جدلا بين المؤرخين، فمنهم من يرى أن المؤرخ اليهودي تكلم في الجزء الأول عما توفره منطقة المغرب القديم الممتدة من مذبح الأخوة فيلان إلى المحيط الأطلسي، وبالتالي. أبعدوا منها مصر[52]. بينما ترى مجموعة ثانية، أن فلافيوس جوزفوس قصد كل منطقة شمال إفريقيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر[53]. ونحن نميل إلى الرأي الأول، لأننا نلاحظ أن المؤرخ اليهودي عين

حدود المنطقة التي يتكلم عنها بمذبح الإخوة فيلان في الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب، كما ذكر كل الشعوب التي تقطن المنطقة الواقعة غرب مذبح الإخوة فيلان، ولم يذكر المصريين، ولا مصر التي خصص لها فقرة خاصة.

أما الرأي الثاني، الذي يرى أن المؤرخ اليهودي تكلم عن المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بما فيها مصر، فهو يعتمد على تفسيرات شخصية لا تستند إلى دليل مادي، منها ذكر تيودور مومسن(Mommsen)[54] أنه في عهد أغسطس، كانت إفريقيا الشمالية توفر ثلث القمح المستهلك في روما، ومصر الثلث، بينما توفر صقلية وسردينيا وبتيكا (باسبانيا) الثلث المتبقي، فيما يعتمد روني كانيا (R.Cagnat)[55] على كمية القمح الموجهة إلى روما، ويرى أنه في حالة الأخذ بالرأي الأول، فإن المقاطعات الإفريقية، ترسل إلى روما ضعف ما ترسله مصر، أي أربعين مليون موديوس، وهذا بناء على ما ذكره أورليوس فكتور(Aurelius Victor)[56]، بأن مصر كانت ترسل إلى روما في عهد الأسرة الفلافية، عشرين مليون موديوس*، وهو يعتبر هذه الكمية مرتفعة جدا، تتجاوز قدرات المقاطعات الإفريقية من جهة، وكذلك أن الكميات الموجهة من مصر والمقاطعات الإفريقية، وربما من صقلية واسبانيا وسردينيا نحو العاصمة الرومانية، مرتفعة جدا تتجاوز حاجة السوق الرومانية، من جهة أخرى، بينما اعتمد بيكار (G.Ch.Picard)[57] على معدل استهلاك الفرد من القمح ليرفض الرأي الأول، وفي هذا الصدد نلاحظ أنه فيما يتعلق بإنتاج المقاطعات الإفريقية، يتناقض المؤرخ كانيا مع ما ذكره في موقع آخر، فقد أبرز أن تربة الأراضي الإفريقية خصبة جدا، وذات مردود مرتفع[58].

وبالنسبة لتجاوز الكميات التي ترسلها مصر والمقاطعات الإفريقية، حاجة السوق الرومانية، نلاحظ أن عملية حسابية بسيطة تبرز عكس ذلك. فإذا أخذنا

---

*/ الموديوس(Modius) وحدة قياس رومانية تساوي 6.503 كلغ ، Humbert (G) , op cit, P., 274

رقم مليون نسمة[59]، كمعدل لسكان روما، وهو الرقم الذي يعد أقل بكثير مما يراه بعض المختصين، وأن معدل استهلاك الفرد من القمح سواء تحصل عليه مجانا، أو بأسعار منخفضة، خمسة موديوس في الشهر أي ما يعادل 32.515 كلغ، كما جاء في قانون أوكتافيا (Lex octavia)[60]، فإن معدل استهلاك الفرد في السنة يصل إلى ستين موديوس، أي 390,180 كلغ، وإذا ضربنا هذا الرقم في مليون نسمة نتحصل على 390180000 كلغ أي 390180 طن وفي المقابل إذا اعتبرنا أن المقاطعات الإفريقية ترسل إلى روما أربعين مليون موديوس أي ما يعادل 260120 طن ومصر عشرين مليون موديوس أي ما يعادل 131180 طن، يكون مجموع ما ترسله المنطقتان 390180 طن، وهو ما يحتاجه عدد السكان المقيمين في روما، وهو مليون نسمة.

وفيما يتعلق برأي بعض المؤرخين، وعلى رأسهم المؤرخ بيكار، الذي يرى أن اعتماد كمية ستين موديوس لكل فرد في السنة مرتفع جدا، لأنه يجعل من المواطن الروماني يلتهم الحبوب بشكل غير طبيعي[61]. نرى أن بيكار أهمل جانبا مهما هيمن على حياة الرومان لمدة زمنية طويلة، وهو أن الحبوب ومشتقاتها مثلت الغذاء الأساسي لكل المجتمع الروماني، فقد اعتبر المادة الأساسية لإعداد مختلف الأطباق، ففي الصباح يتناول الروماني خبز وحلويات (Jentaculum)[62]، وفي منتصف النهار يستهلك خبز وجبن (Prandium)[63]، وفي المساء يتناول وجبة متنوعة، لكن لا تخل من أطعمة معدة من مشتقات القمح[64]. وبذلك نرى أن الرومان يتناولون الحبوب في معظم أطعمتهم، وبأشكال مختلفة على شكل عجائن أو خبز أو حلويات جافة، ولإبراز مدى مبالغة المؤرخين في الكمية التي يتحصل عليها المواطن الروماني، يقارن بيكار ذلك بمعدل استهلاك الفرد في بعض الدول الأوروبية، من مادة القمح سنة 1955، ومنها فرنسا التي يذكر أن المعدل السنوي لاستهلاك الفرد بها يقدر 202,88 كلغ.

لكن المؤرخ بيكار نسي أن استهلاك الحبوب ومشتقاتها، يساير مستوى التطور، فكلما زاد تطور الشعوب تنوعت أطعمتها، ومعروف أن أنواع المأكولات، وخاصة لدى طبقة العامة كانت في العصور القديمة محدودة، لذلك لم يكن أمامها إلاّ استهلاك الحبوب ومشتقاتها.

وإذا عدنا إلى المثال الذي قدمه بيكار(G.Picard)، ليبرز مدى مبالغة المصادر الأدبية في الأرقام التي قدموها، وتلك المتعلقة بضعف استهلاك الإنسان الأروبي للقمح، ولو أخذنا كمثال على ذلك تطور استهلاك الفرد الفرنسي، فإننا نجد أن معدل استهلاكه اليومي للخبز في نهاية القرن التاسع عشر، بلغ 750 غرام، وانخفض سنة 1931 م. إلى 500 غرام، وفي سنة 2000 م. لم يتجاوز ذلك 100 غرام[65]، مما يعني أن الانخفاض بلغ 86.66 ٪ في مدة قرن. نفس الانخفاض سجله استهلاك القمح فقد بلغ معدل استهلاك الفرد في سنة 1955 م. 202,.88 كيلوغرام، لكن نسي أن هذا المعدل كان في أواخر القرن التاسع عشر 246 كيلوغرام[66]، مما يعني أنه سجل انخفاضا بلغ 43.12 كيلوغرام في مدة 63 سنة، أي بمعدل 17.52 ٪. لا نعتقد أن هذا التراجع يعود إلى عجز المواطن الفرنسي عن شراء الخبز، إنما إلى تعويضه بمواد أخرى، مثل الخضر، واللحوم والحبوب التي لم تكن معروفة آنذاك مثل الذرة، التي لم يبدأ الانسان الأروبي في استغلالها إلا في القرن التاسع عشر، وتقريبا نفس الظاهرة سجلتها كل الشعوب التي عرفت قدرتها الشرائية تحسنا. بينما يختلف الوضع بالنسبة للشعوب المتخلفة والفقيرة، كما هو الشأن بالنسبة لتلك التي كانت خاضعة للاستعمار، فمعدل استهلاك الفرد بها من مادة الحبوب، يسير سيرا عكسيا لما يحدث في الدول الغنية إذ يرتفع الاستهلاك مع تحسن قدرته الشرائية، ويتضح ذلك جليا من معدل الاستهلاك لدى شعوب شمال إفريقيا، ففي سنة 1905 بلغ استهلاك الفرد 131 كيلوغرام، وبعد الاستقلال، وتحسن قدرته الشرائية ارتفع، حيث وصل إلى 204 كيلوغرام[67].

نتيجة لهذه المعطيات، لا يجب أن نستغرب إذا كان المواطن الروماني يستهلك كمية مرتفعة من الحبوب، لكن في نفس الوقت نعتقد أن هذا الوضع لا ينطبق على أفراد الطبقة الأرستقراطية، لما كانوا يتوفرون عليه من إمكانيات مادية مرتفعة، تسمح لهم بتنويع مأكولاتهم .

وإذا جمعنا مساهمة مصر، و المقاطعات الافريقية و ما كانت ترسله مقاطعة صقلية في عصر شيشرون[68]، والتي تبلغ 6.8 مليون موديوس أي ما يعادل 44220.4 طن[69]، وأقل من ذلك بكثير ما ترسله سردينيا[70]، التي لا يتجاوز إنتاجها ثلث إنتاج صقلية، نصل إلى نتيجة مفادها أن ما تتلقاه روما أكثر من حاجتها، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن المسؤولين الرومان، كانوا حريصين على تأمين الغذاء للمواطنين الرومان في كل الحالات، وهذا لا يتحقق إلا بأخذهم بعين الاعتبار السنوات العجاف، بسبب الكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات وغيرها، وهي ظواهر لم تكن غريبة على منطقة شمال إفريقيا. زد على ذلك الأوبئة التي تؤثر سلبا على عمل المزارعين، أو الأزمات السياسية والعسكرية وما أكثرها، وثورات الأهالي التي كانت تؤثر سلبا على الإنتاج. نتيجة لكل ذلك كانت روما تخزن الكميات الإضافية لاستخراجها عند الضرورة، وهذا ما حدث مرات عديدة، ونستدل على ذلك مما كتبه سبارسيان (Spartien)[71]؛ بنوع من المبالغة؛ بأن سبتموس سيفروس ترك عند وفاته قمحا يكفي لمدة سبع سنوات[72]، والقمح الذي كان كان في مخازن قرطاجة مخصصا لتموين روما، والذي اعتمد عليه حاكم مقاطعة افريقية البروقنصلية، في منتصف القرن الرابع الميلادي، لتموين السوق الإفريقية عند حدوث أزمة غذائية حادة[73]. ولذلك حاول الأباطرة بدءا من فترة حكم تراجانوس، تجنب حدوث المجاعات، وضمان تموين عادي لمدينة روما بالقمح، طوال السنة، وهذا لا يتحقق إلاّ بتكوين احتياطي يستغل عند الضرورة[74].

وهنا نشير إلى أن نسبة مساهمة الضيعات الإمبراطورية، لم تتوقف عن الارتفاع خلال القرنين الأول والثاني الميلاديين، موازاة مع اتساع مساحتها، الناجمة عن المصادرات، انطلاقا من عهد نيرون[75]. كما أن نسبة مساهمة المقاطعات الإفريقية في تموين روما، لم تكن ثابتة، إذ كانت معرضة للارتفاع باستمرار، إذ ارتبطت هذه المساهمة بما ترسله المقاطعات الأخرى وخاصة مصر فكلما تعرضت هذه لأخيرة إلى نقص في الإنتاج، لسبب أو لآخر، تثقل روما كاهل المقاطعات الإفريقية، كما حدث في أواخر عهد الإمبراطور كومودوس (Commode) (180/ 192)، عندما تراجع الإنتاج المصري، وبالتالي قامت روما برفع نصيب المقاطعات الإفريقية في تموينها لتعويض النقص المسجل في الانتاج المصري[76]. وما زاد من تعقيد المشكلة بالنسبة للمقاطعات الإفريقية، قربها من شبه جزيرة إيطاليا، وقصر المدة اللازمة لوصول السفن إلى الموانئ الإيطالية، فهي أقل من نصف المدة التي تقطعها السفن القادمة من مصر.

من كل هذا نستنتج أن الولايات الإفريقية تحملت عبئا ثقيلا، إذا ما قارناه بقدراتها الإنتاجية الطبيعية والبشرية، خاصة بعد انقسام الامبراطورية الرومانية إلى شطرين، وأصبح القمح المصري مخصص لتموين بيزنطة، وهي المهمة التي انعكست سلبا على الواقع المعيشي للأهالي، الذين أصبحوا يكتفون بالحبوب الثانوية كالشعير. كما أصبح الرومان مع مرور الوقت يتوجهون بأبصارهم إلى السواحل الإفريقية، وما ترسله لهم من سفن محملة بالحبوب، وهو ما يتجلى في القصيدة التي نظمها كلوديان[77] في نهاية القرن الرابع الميلادي، إثر تمرد جيلدون. وحجزه السفن المحملة بالحبوب والمتوجهة إلى روما فقد جاء فيها:

لقد أعطوني ليبيا ومصر
حتى يموّن الشعب السيّد
بمجلس شيوخه سيّد الحرب
بحرا في كل صيف

ويرى خزائنه مملوءة قمحا
من طرف هذا البلد أو ذاك
كانت إذا الحياة مؤمنة
إذا غابت ممفيس
يعوّض قمح الجيتول
حصة مصر
الأساطيل تتنافس
لتأتيني حمولتها من الحبوب
وسفن قرطاجة
تنافس سفن النيل
لكن قامت روما ثانية
ومستقبلا
يحول انتاج مصر
إلى الإمبراطورية الجديدة
بقيت ليبيا
كانت الأمل الوحيد
و ها هو غيلدون
حرمني من هذا المورد.

الهوامش:

[1]) Salles (C) , L'antiquité romaine des origines à la chute de l'empire, edit. Larousse , France , 1993, P., 170

[2]) Latouche (R), Les origines de l'économie occidentale IV/XI° siècle, edit., Albin Michel , Paris,1956, P., 7

[3]) Caton le censeur , Agriculture , I ; II, 1,7 ; XII ; XIII ; Martin (R), Recherche sur les agronomes latins et leur conceptions économiques et sociales , Paris, 1971, P., 343 ; Mosse (C),Le travail en Grèce et à Rome, Paris, 1966 , P., 72

[4]) Clérici (A) ,Olivesi(A) ,La république romaine ,edit. P.U.F., Paris, 1974 , P., 101

[5]) Grimal (P) , La civilisation romaine , edit., Arthaud, Paris, 1984, P., 187

[6]) Rostovtzeff (M.I.) , Histoire économique et sociale de l'empire romain ,trad.Demange (O), edit.R.Laffont, Paris, , PP., 23/24

[7]) Frank (T), An economic survey of ancient roman ,t,VII, Baltimore,1938, P., 638 ; Bloch (G) , Carcopino (J) , La république romaine de 133av.J.C. à la mort de Cesar , Paris, 1919, P., 149 .

7) كان الحد الأدنى الذي يجب توفره لدى المواطن الروماني ليجند في بداية عصر الجمهورية يقدر بإحدى عشر ألف سيسترس ، و في القرن الثاني قبل الميلادي ، و مع انخفاض عدد الملاك ، تراجع الحد الأدنى إلى أربعة آلاف سيسترس Homo (L) , Nouvelle histoire romaine , edit, Marabout, Paris, 1969, P., 137 403، نصحي(ابراهيم) ، تاريخ الرومان ، جمهورية مصر العربية ،1978، الجزء الأول ، ص ، 204

[9]) شجع قانون كلوديا لسنة 218 ق.م. النبلاء على استثمار أموالهم في العقارات الزراعية بعد أن منع عليهم امتلاك سفن تفوق حمولتها 300 أمفورة ، Tite Live ,Histoire romaine, traduction nouvelle, Danielle de Clercq, 2001, XXXI , 63

[10]) Rostovtzeff (M. I.) , op cit, P., 24

[11]) نصحي (إبراهيم) ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص، 205

[12])Histoire naturelle,trad.Hubert Zehnaker, edit., Gallimard, France, 1999, XVIII, 35

[13]) Columelle ,De l'agriculture , texte etabli , traduit et commenté par Jacques André, 1988,Praef. ; Salvioli (G) Le capitalisme dans le monde antique, Paris, 1906, P., 62

[14]) Homo (L) , op cit, P., 140

[15]) Rostovtzeff (M.I.) , op cit, P.,29

[16]) Homo (L) , op cit, P., 136 .

[17]) Tacite, Histoire, texte etabli et traduit par Henri Goelzer, Paris, 1863 , I, 73 ; cagnat (R), L'armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs , Paris, 1913, PP., 30 et s. ; Cagnat (R), L'annone d'Afrique , Mémoires des inscriptions et belles lettres , t. XL, PP., 25-51

و في هذا الشأن نسجل تمرد كلوديوس ماكر(Clodius Macer) سنة 68 م. و محاولة وصوله إلى السلطة في روما أو الانفصال بالمقاطعات الإفريقية بحجزه السفن المحملة بالمؤونة و المتوجهة إلى روما ، و نفس المحاولة قام بها بيزو(Piso) سنتين بعد ذلك ، و هي المحاولة التي أعادها تاكتوس إلى عوامل مناخية ، Histoire , IV, 38. كما تمرد نيجر (Niger) ، مما أثار مخاوف سبتموس سيفروس فأسرع بإرسال فرقة عسكرية إلى إفريقية لمنع غريمه من تجويع روما ، Vie de Septime Severe , 8 ، نفس المحاولة قام بها دومسيوس ألكسندر (Domitius Alexandre) Daguet Goget (A), Septime Sévère l'Afrique et l'orient , édition Payot , Paris, 2000, P., 365 .

[18]) شنيتي (محمد البشير) ، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني ، ص، 106 .

[19]) Homo (L) , op cit, P., 136

[20]) De l'agriculture, texte etabli , traduit et commenté par Charles Guiraud , Paris, 1985 , II, 3

[21] Juvenal , Satires , texte etabli et traduit par F. Villeneuve , edit.Les Belles lettres , Paris, 1961, X, 81

[22])أحمد علي (عبد اللطيف) ، التاريخ الروماني ، عصر الثورة (من تيبريوس جراكوس إلى أوكتافيانوس ، بيروت ، 1973 ، ص، 54

[23]) يحمل مصطلح الأنونة (Annona) عند الرومان عدة معاني ، منها المحصول الزراعي السنوي (Annus) ، Humbert (G) , Annona, D.A.G.R.,Ch. Daremberg et Ed Saglio , Paris, 1875 t., I, vol , 1 , P., 273 و كذلك مجموع التموينات و خاصة الحبوب ، لضمان توزيعها مجانيا على سكان مدينة روما ، بصفة منتظمة ، أو استثنائية . كما تعني شراء الحبوب بأسعار منخفضة (Annona civica) Cagnat (R), L'annone d'Afrique , C.R.A.I. , t., XL, P., 247، و تشمل كل المواد الغذائية المتواجدة في المخازن العامة و الخاصة ، و التي تعتبر كمخزون احتياطي (Cura annonae , Horreum,) و خاصة القمح لتموين مدينة روما (Humbert (G) , loc cit . وقد شملت هذه التسمية في العصر الإمبرطوري، كل المواد الغذائية التي كانت توضع تحت تصرف الادارة العسكرية ، أو التي تقدم إلى الموظفين، إضافة إلى رواتبهم النقدية (Annona militaris) ، كما يدخل تحت هذه التسمية، الضريبة التي كانت تدفعها بعض المقاطعات في العصر الجمهوري، و المعروفة باسم ضريبة العشر (Decumae) ، لتوزّع على الجيش(Annona functiones)، بغض النظر عن المواد الغذائية المسخرة .Cagnat (R) , loc cit

[24]) Plutarque , Vie des hommes illustres , edité , etabli et annoté par Gerard Walter , etdi ,La Pleiade , Paris, 1977, G. Gracchus , V-VI ; Appien , Guerre civile , trad. Combes –Dounous , Imprimerie des freres mame , Paris, 1808.. I, 21 ; Diodore de Sicile ,Histoire universelle , trad.Abbé Terrasson , edit., Hachette , Paris, 1865 XXXV, 25 ; Velleius Paterculus, Histoire romaine , trad. P. Hansselin , H.Watelet , Paris, 1932, II , 6,3 ; Paul Orose , Contre les paiens , trad. P. de Labriole , Paris, 1889, V, 12 ; Ciceron , De officiis , trad.Charles Appuhn, Paris1933, II,21,72;Ciceron,Pro sestio,trad.M. Cabaret-Dupaty , edit. Classique Garnier, Paris, 1919, XL,103 ; Homo(L), Nouvelle histoire romaine, P.,149

[25]) Humbert (G),op cit ,p, 275

[26]) Ibid

[27]) Suetone , Vie des douze Cesar ,texte etabli et traduit par Henri Ailloud ,Les Belles lettres ,Paris, 1954 XLI , Cesar , 3

[28])Aelius Lambridius, Histoire auguste , trad. Lass d'Aguen (M) , C.L.F.,Panckoucké , Paris, 1847 , Vie de Septime Severe., 18 ; Vie d'Alexandre Sévère , 22

[29]) Flavius Vopiscus ,Histoire auguste , trad. Laas d'Aguen (M) , C.L.F.Panckoucké , Paris, 1947 ,Vie d'Aurélien, 35,48 ; Cagnat (R), loc cit

[30]) Van Bershem (Denis) ,La distribution du blé et d'argent à la plèbe romaine sous l'empire ,Genève ,1939 , P., 84

[31]) Ibid

[32]) Ibid, P., 16
[33]) XXXIX, 24, 1
[34]) Van Bershem (D) , op cit, P., 20
[35]) Suetone , Vie des douze cesars, t., 1 , Cesar, 41
[36]) Dion Cassius, XLIII, 21, 3
[37]) Appien , Guerre civile , II , 143
[38]) Van Bershem (D) , op cit, P., 27
[39]) Suetone , auguste , 40 ; Dion Cassius , LV, 10, 1
[40]) Pline le jeune , Panégyrique de Trajan , 26 , texte établi et trad. par Marcel Durru , Les belles lettres , Paris, 1947
[41]) Dion Cassius , LXXVI, 1, 1
[42]) Tite Live , Histoire romaine ,XXXI, 50
[43]) Ibid , XXXI, 19, 4 ; XXXII, 27 , 2 ; XXXVI, 3, 1 – 4-8 ; XLIII, 6
[44]) Ibid , XXXIII, 42
[45]) Ibid , XXX, 26
[46]) Flavius Josephus , Guerre des juifs, II , 16, 4, trad. R.Harmand, révisé et annoté par Theodore Reinach et J.Weill , E.Leroux, Paris, 1932
[47]) Cagnat (R) , op cit, P., 252
[48]) Plutarque , Cesar
[49]) Aurelius Victor , epit , 1 ; Tacite , Annales, texte etabli et traduit par Henri Golzer, Les belles lettres , Paris, 1924, XAI , 43 ; Josephus Flavius , loc cit
[50]) Claudien , Guerre de Gildon ,Œuvres complètes , trad.M.Nisard , edit., Dubochet , Paris 1837 , 52, 60
[51]) Flavius Josephus , loc cit
[52]) Marquardt (J) , L'organisation financière chez les romains , Paris , 1888, P., 159, Waltzing(J .P) , op cit , t., II , P., 36 ; Homo (L) , Rome impériale et l'urbanisme dans. l'antiquité, Paris, 1951, P., 222
[53]) Mommsen (T), Histoire romaine , livre XI,trad. C.A.Alexandre, edit.,Robert Lafont,Paris, 1985, P., 296 ; Cagnat (R),L'annone d'Afrique, P., 254
[54]) Mommsen (T), loc cit
[55]) Cagnat (R) , loc cit
[56]) Epitome , trad. M.N.A.Dubois, C.L.F.Panckoucké ,Paris, 1846, I 6
[57]) Neron et le blé d'Afrique , Cahier de Tunisie, t., IV, 1956 , P., 166
[58]) Cagnat (R) , L'annone d'Afrique , PP., 248/49
[59]) Carcopino (J) , La vie quotidienne à Rome , Paris, 1939 p,30 ; Oates (W.J) , The population of Rome , Classical philology , XXIX, 1934, P., 101 إن هذا الرقم أقل مما حدده الكثير من المؤرخين ،
[60]) Appien , Guerre civile , II , 20 ; Dionys d'Hallicarnasse , IV, 24

اختلفت المصادر حول الكمية المستهلكة كل شهر من طرف المواطن الروماني ، فقد ذكر كاتو الكبير (Caton l'ancien , de l'agriculture ,trad.sous la direction de M.Nisard, edit.Firmin Didot, Paris, 1877, 56) وسناك (Seneque, Epistolae, 80) أنها تقدر بحوالي4.4 و ربع موديوس، بينما ذكر بولبيوس(Polybe, VI, 39) 4 موديوس، في حين ذكر صالوستيوس(Salluste, Histoire,trad.Ch.Duroson, revue par J.P.Charpentier et F.Lemaistre,Paris, 1865 III) هذه الكمية بثلاث موديوس ، و هذا بالاعتماد على ما ذكرته بعض المصادر (Histoire auguste , vie de Septime Severe, VIII, XXIII, 2)، على أن هذا الإمبراطور ترك عند وفاته كمية من القمح تكفي لمدة سبع سنوات ، على أساس أن عدد سكان روما لا يتجاوز كمية 5 موديوس ، بينما حددت المؤرخة دوازي (H.P.E.Doisy)

Pavis d'Escurac Doisy (H,) , La préfecture de l'annone, Rome, 1976, 450 ألف نسمة P., 174

[61]) Pavis d'Escura Doisy (H..), op cit, p., 166

[62]) Fredouille (J.C), Dictionnaire de la civilisation romaine ,edit.Larousse ,Evreux, France , 1976, P., 208 ; Rich(A), Dictionnaire des antiquités , Paris, 1995,P., 339

[63]) Rich (A) , op cit, P., 509

[64]) Fredouille (J.C), op cit, P., 56

[65]) Blé, Encyclopédie Hachette multimédia , 2005

[66]) Ministére du commerce de l'industrie des postes et des telegraphs , Exposition universelle internationale de 1900 à Paris, Paris, 1905, P., 40

[67]) Encyclopédie hachette multimédia , loc cit

[68]) Ciceron , Verres, trad., Gueroult , Paris, sans date , III, 70

[69]) D'Escurac Doisy (H.P.) , op cit , P., 181

[70]) Rickman (G) ,The corn supply of an ancient Rome ,Oxford, 1980, P., 101 ;Marasco(G) , Africa Romana , Actes du congrés annuel de Sassari , t., VIII, Berlin, 1988, P., 401

[71]) Humbert (G) , Annona, D.A.G.R., P., 277

[72]) Aelius Spartien, Histoire auguste , trad. Theophile Beaudement , edit.M.Nisard, Paris, 1845,Severus, 23

[73]) Ammien Marcellin, Histoire,trad. sous la direction de M. Nisard, Paris,1860, XXVIII,1, 17

[74]) Aelius Lampridius, Histoire auguste , 27, Helogabal , trad . Laas d'Aguen , Paris, 1847

[75]) Pline l'ancien, H.N. texte etabli et trad. et commenté par Henri le Bonniec ,Les belles lettres , Paris, 1972, XVIII, 35 ; Picard (G.Ch), Neron et le blé africain, P ., 167

[76]) Pavisd'Escurac Doisy (H..), op cit, P., 175 ; Rostovtzeff(M.I.), H.E.S.E.R., P., 286 , op cit, Guerre de Gildon ,XV

[77]) Claudien.